



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

انتخابات برلمان كردستان منافسة كردية يصل صدى نتائجها إلى بغداد

علي ناجي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

انتخابات برلمان كردستان منافسة كردية يصل صدى نتائجها إلى بغداد

علي ناجي *

منح الدستور العراقي في مواده من (١١٦-١٢١) الأحقية لإقليم كردستان بممارسة عدد من الصلاحيات التشريعية منها وتنفيذية التي تتخذ من قبل برلمان الإقليم الذي يقرّ بدوره قوانين وقرارات خاصة بقضايا مثل الصحة، والتربية، والتعليم، والأمن الداخلي، والزراعة، والاقتصاد، وغيرها. وتجرى انتخابات برلمان كردستان العراق في كل أربع سنوات، وفي ٣٠ من أيلول المقبل سيشهد الإقليم انتخابات نيابية لتشكيل الدورة التشريعية الخامسة له. وسيختار ناخبو الإقليم ١١١ نائباً عبر دائرة انتخابية واحدة، وسيتيح ذلك فرصة كبيرة للمرشحين بالفوز دون الاعتماد على أحزابهم أو مناطق سكاهم.

ويتنافس في هذه الانتخابات ٧٠٩ مرشحين ضمن تحالفين، وثمانية كيانات على ١٠٠ مقعد، وهذه الأخيرة - ١٠٠ مقعد - يطلق عليها المقاعد العامة، و٦٤ مرشحاً آخر ضمن ١٩ كياناً ممثلين "كوتا" وتكون حصتهم ١١ مقعداً، وقد نص القانون أيضاً على تقسيم مناصب البرلمان على أساس الجنس بـ ٧٧ مقعداً للرجال و ٣٤ للنساء.

تعتمد العملية الانتخابية في الإقليم نظام التوزيع للمقاعد على وفق «القاسم الانتخابي»، مع إعطاء المقاعد الشاغرة للبقية الأقوى من الخاسرين، ويعد قانون انتخابات ٢٠١٨ قانوناً عادلاً نوعاً ما قياساً ببقية الأنظمة، مثل: نظام «سانت ليغو» الذي اعتمد بانتخابات مجلس النواب العراقي، أو اجتياز العتبة الانتخابية التي تفرض حصول أي كيان على سبيل المثال «١٠٪» من الأصوات لحصوله على مناسب كما هو معمول به في تركيا، أو طريقة الأكثرية النسبية أو الأكثرية المطلقة.

وتسلط هذه الورقة البحثية الضوء عن المنافسة الانتخابية من جميع جوانبها، مثل: اعتماد المفوضية الكردية طرقاً جديدة للحد من التلاعب بسجل الناخبين؛ لضمان شفافية الانتخابات التي يخرج مع نتائجها تشكيلك من قبل الكتل الفائزة والخاسرة لسيطرة نفوذ أغلب الأحزاب على مناطق الإقليم.

* كاتب وصحفي مقيم في باريس.

وإن وجود أكثر من فئة للناخبين قد تؤدي إلى أن تحدث نتائج الانتخابات تغييراً في الخارطة النيابية الكردية، وانعكاساً في التقاطعات لدى الأحزاب الكردية التي تصل تدايها للعملية السياسية في بغداد بوجود أكثر من بيت سياسي كردي، بعكس السابق.

المفوضية وقانون الانتخابات الحالي

ستشرف مفوضية الانتخابات والاستفتاء بالإقليم على العملية الانتخابية المزمع إجراؤها نهاية أيلول، والجدير بالذكر أن هذه المفوضية نالت الثقة من البرلمان الكردي «الأربعاء ١٢ كانون الأول ٢٠١٤» بالتصويت على أعضائها التسعة الذين يشكلون مجلس مفوضيتها الحالي من ممثلين عن المكونات التركماني والمسيحي^١، والأعضاء غير المستقلين التابعين للأحزاب الكردية (٣ للحزب الديمقراطي الكردستاني، ٢ للاتحاد الوطني، ٢ لحركة التغيير، ١ للاتحاد الإسلامي، ١ للجماعة الإسلامية)^٢.

وسبق أن أجرت المفوضية الاستفتاء الكردي، لكن حينها قال رئيسها إن الاستفتاء أسهل بكثير من الانتخابات البرلمانية، لأن الأدوات التي تستخدم فيها مختلفة، ولا يوجد فيها أي تسجيل للمرشحين وللكتل السياسية والحزبية^٣.

وقانون الانتخابات لبرلمان كردستان ٢٠١٨ هو أشبه بالقانون الذي بموجبه جرت انتخابات البرلمان الكردي في عام ١٩٩٢، وتضمن أن يكون الإقليم دائرة انتخابية واحدة تضم ١١١ مقعداً، منها ١٠٠ مقعد يتنافس عليها مرشحو أربع محافظات كردية، هي: (أربيل، والسليمانية، ودهوك، وحلبجة) وهذه الأخيرة مشكلة حديثاً وقد عدت محافظة داخل سلطات الإقليم. أما المقاعد الإحدى عشرة الأخر فقد توزعت ٥ للتركمان والعدد نفسه للمكون "الكلدوآشور سرياني" ومقعد واحد للأرمن^٤.

واعترضت بعض الكتل السياسية الكردية -ولاسيما أحزاب المعارضة- على جعل الإقليم دائرة انتخابية واحدة؛ لعدم إنصاف إرادة الناخب؛ إذ بالإمكان أن تكون هناك مشاركة واسعة في محافظة معينة يفوز فيه عدد من المرشحين على حساب محافظة أخرى تقل مشاركتهم الانتخابية، ولاسيما أن محافظتي أربيل ودهوك -اللتين تعدان معقلاً جماهيرياً للحزب الديمقراطي الكردستاني- تشهدان في كل انتخابات مشاركة قوية، على عكس مدينتي سليمانية وحلبجة.

واستخدم قانون انتخابات برلمان الإقليم آلية توزيع المقاعد على وفق نظام تقاسم الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد، لينتج منها القاسم الانتخابي أو العتبة الانتخابية، ومن يصل للعتبة يحصل على المقاعد على وفق أصواته، أما المقاعد الشاغرة فتعطى للقوائم الخاسرة صاحبة الرصيد الانتخابي الأعلى التي تسمى بـ«البقية الأقوى»، وتحصل أيضاً على حسب أصواتها كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح آلية توزيع المقاعد

عدد المقاعد	القاسم ٤	القاسم ٣	القاسم ٢	القاسم ١	الأصوات	اسم الكيان
٥ = ١ + ٤	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	قائمة ألف
٣		١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	٦١٠,٠٠٠	تحالف باء
١				٥٥,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	كيان جيم
١					١١٠,٠٠٠	ائتلاف دال
٠					٩٠,٠٠٠	قائمة الكاف
٠					٣٥,٠٠٠	ائتلاف ياء
١٠					٢,٠٠٠,٠٠٠	

ويتبين من الجدول رقم (١) أن القوائم ذات الخلفية الزرقاء حصلت على مقاعد لأصواتهم التي تجاوزت القاسم الانتخابي (ألف ٣ مقاعد، باء مقعدان، جيم مقعد)، أما المقاعد الشاغرة فذهبت للكيانات متجاوزة العتبة الانتخابية. أما الكتل التي باللون البرتقالي فليديها رصيد انتخابي عالٍ، مثل (ائتلاف دال، وقائمة كاف)، فيما لم يفز (ائتلاف ياء) الذي باللون الأحمر بسبب قلة أصواته.

سجل الناخبين

يحق لجميع مواطني محافظات الإقليم الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً المشاركة في التصويت في الانتخابات عبر الاقتراع بنحو مباشر وسري، ونحو ٣ ملايين ومئة ألف ناخب لهم أحقية المشاركة بانتخابات أيلول ٢٠١٨. وقد اتخذت مفوضية الانتخابات الكردية آليات جديدة للحد من عمليات التزوير، تتمثل بما يأتي:

١. تحديث جديد للسجل المعتمد من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (المفوضية الاتحادية) في انتخابات مجلس النواب العراقي لمحافظة الإقليم، على الرغم من أن المدة بينهما ليست أكثر من ٥ أشهر.

٢. التدقيق بسجلات العسكريين وحذفهم من سجل ناخبي الاقتراع العام؛ كون الانتخابات السابقة أظهرت الكثير من المشمولين بالاقتراع الخاص يصوتون في أثناء التصويت العام.

٣. أي ناخب عمره يتجاوز ٩٠ عاماً يؤكد حضوره بنفسه وليس بممثل عنه في أثناء تحديث سجل الناخبين، لإعتقاد المفوضية بأن سجلات وزارة التجارة التي تعتمد عليها بسجل الناخبين فيها أشخاص متوفون، وأهلهم لم يبلغوا الوزارة، والحال ينطبق على أصحاب الدخل العالي من الدرجات الخاصة غير المدرجين ببيانات الوزارة.

انقسام الناخبين وصراع المناطق

لتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بكردستان - بعدما قطعت الحكومة الاتحادية العراقية دفع مستحقات الإقليم من «رواتب» إثر تصدير الأخير النفط من دون موافقة العاصمة بغداد-، وفقدان ثقة الناخبين من جدية تحقيق الشعارات والوعود التي تطلقها الأحزاب في كل انتخابات انقسم الناخب الكردي ثلاث فئات؛ ولهذا السبب قد نشهد مشاركة انتخابية لا تصل إلى ٦٠٪ من العدد الكلي للناخبين، وهذه الفئات مقسمة على الآتي:

١. الأغلبية الصامتة: هذه هي الأكبر في الشارع الكردي وأغلبها من الشباب (الأولاد والإناث) وهي غير متحيزة سياسياً، ولا تنتمي للأيدولوجيات التي تحملها الأحزاب، ولا تتأثر بالأفكار القومية، ولا تهزها شعارات الكتل السياسية؛ بسبب عمرها الشبابي وانفتاحها الثقافي والاجتماعي، واختلاطها مع من هم من خارج رقعتها الجغرافية من طريق الدراسة أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي فتحت عقولها التفكيرية.

وهذه الفئة المختلفة الآراء والمواقف تجاه العملية الانتخابية والمشاركين فيها، قد تشارك بالانتخابات ولا يعرف نسبة مشاركتهم كم ستكون؟ ولمن يصوتون للأحزاب القديمة المعروفة بالإقليم أو الكيانات الجديدة؟

٢. الجماهير الحزبية: هذه الفئة من الناخبين هم المنتمون حزبياً أو من أنصار الحزب ومعروف صوتها الانتخابي لمن يذهب ومن يختار من المرشحين، سواء أكان مقتنعاً بمشرح ما ضمن قائمة حزبه أم بحسب ما تطلب منه قياداتهم الحزبية.

وهذه الفئة لا يقتصر عملها بالتصويت فقط، إنما التأثير على الأغلبية الصامتة من الناخبين؛ لأنهم أقرب من المرشح أو الهرم الأعلى للحزب للناخب.

٣. الراضية للمشاركة: هذه الفئة هي التي تزداد يوماً بعد آخر، لاعتقادهم بأن الأحزاب الحاكمة أم المعارضة هما سيان، ولا يختلف واحد عن الآخر، والمرشحين المستقلين ضمن هذه الأحزاب لا يستطيعون تغيير شيء.

على الرغم من ضعف الإقبال الانتخابي الذي ربما سنشده في ٣٠ أيلول المقبل، لكن انتخابات الإقليم ستكون حلبة منافسة قوية مختلفة عن سابقاتها؛ لانقسام المناطق التي يسيطر عليها نفوذ لحزب معين إلى عدة أقسام بين الكيانات الانتخابية، وإظهار كل حزب بأنه الأقوى سواء الأحزاب القديمة المعروفة بكردستان أم الباحثة عن تحقيق الثبات والوجود على الرغم من نشأتها الجديدة، وستتناول هذه الأحزاب بحسب المحافظة الأكثر ارتكازاً فيها:

١. السليمانية: المحافظة المعروفة بمدنيتها وحرية آراء مواطنيها وتعد المدينة الثقافية بالإقليم، وقد انعكس هذا الانفتاح على الانتخابات بنحو قوي، حيث يتنافس على ناخبها ما يقارب ١٠ كيانات انتخابية، هم: الاتحاد الوطني الكردستاني صاحب النفوذ الأقوى داخل المدينة ويطرح دائماً مرشحين لهم ثقل جماهيري من نخب وكفاءات وينحسر جماهيرياً مع أنصار حركة التغيير المنتفذ

في الضواحي والأرياف، ويدخل معهم لأول بهذه المنافسة الكيان الانتخابي الجديد تحالف العدالة والديمقراطية بزعامة برهم صالح.

ويخصّ الصراع الثاني بهذه المدينة النخب الثقافية، ومحسور بين حركة الجيل الجديد التي يقودها شاسوار عبد الله، والحزب الشيوعي الكردستاني، وتحالف "سردم" المتألف من الاشتراكي الديمقراطي والكفاح الكردستاني والاتحاد القومي.

أما المنافسة الثالثة فهي أخف وطأة من بقية المنافسات، وهي خاصة بأصحاب الأيديولوجية الإسلامية (الجماعة الإسلامية الكردستانية) "السلفية" من جهة، وتحالف نحو الإصلاح المتكون من الاتحاد الإسلامي "الإخوان المسلمين" والحركة الإسلامية "ذات التأريخ السلفي المتطرف" من جهة أخرى. ولا يفوتنا أن نذكر أن للحزب الديمقراطي الكردستاني نفوذاً ملحوظاً في السليمانية يمكنه من الحصول عدد من أصوات الناخبين ولاسيما بالتصويت الخاص، وهم ضمن معادلة المحاصصة بالقوات الأمنية.

٢. أربيل: المدينة الصفراء هكذا تسمى، نسبة إلى العلم الأصفر للحزب الديمقراطي ونفوذه المسيطر على مفاصل المحافظة التي يعدها الكرد عاصمة إقليم كردستان العراق، فلا أحد يستطيع منافسة جماهيرية الحزب بأربيل.

وتوجد هناك مناطق وقرى ليست واسعة الناخبين يكون الفوز فيها لأحزاب أخرى، مثل: الاتحاد الوطني، والجماعة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي، وستدخل المنافسة حركة الجيل الجديد على أنها صوت معارض لم تجرب مناصب السلطة ممكن ينتخبه الباحثون عن وجه جديد لتمثيلهم في البرلمان.

٣. دهوك: على الرغم من صغر مساحتها وقلة سكانها، لكن في جميع الانتخابات السابقة شهدت أعلى نسب مشاركة بالتصويت بالانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في شهر أيار الماضي سجلت نسبة تصويت بلغت ٦٩٪، وفي استفتاء الانفصال الذي أجري في أيلول من العام الماضي وصلت المشاركة بالمحافظة إلى ٩٠٪، فالانتخابات برلمان الإقليم السابقة فاز ٢٤ مرشحاً من مرشحيها من أصل ١٠٠ مرشح ضمن المحافظات الثلاث بكردستان العراق.

وتنحسر المنافسة الانتخابية في دهوك بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الإسلامي؛ لاستحواذ كل منها على رقعة جغرافية مهمة بمدن المحافظة وأفضيتها، وستصل هذه المنافسة للكيانات المسيحية ضمن «كوتا» الأقليات.

٤. **حليجة:** هي محافظة حديثة النشأة من الناحية الإدارية المعروفة بطابعها الإسلامي المتشدد اجتماعياً وسياسياً، وهي من أقل المحافظات الكردية مشاركة في الوسائل الديمقراطية لاعتقاد سكانها بأن قادة الإقليم علمانيون وحكمهم لا يتفق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، حيث كانت مشاركتهم في الاستفتاء الكردي أقل مشاركة بمدن الإقليم بنسبة "٥٢٪"، وقد فازت بالمرتبة الأولى في نتائج التصويت بـ "لا" خلال الاستفتاء^٧.

"كوتا" الأقليات المتحيزة

تتنافس كيانات الأقليات على ١١ مقعداً موزعة على ٥ للمكون التركماني ومثله للـ «كلدوآشور سرياني» ومقعد للأرمن. ولم تخلُ سياسة الكوتا بالإقليم من اتهامات بأن الأحزاب المتنفذة هناك هي التي تتحكم بفوز من تريد من هذه الكيانات عبر توجيه بعض ناخبها لانتخاب مرشح معين من قوائم الأقليات ليفوز ويصبح جزءاً من الكتلة التي صوت ناخبوها له ويطرح مقترحات باسم طائفته أو قوميته تصب بمصالح الحزب الموالي له؛ مما دفع الكتل السياسية المعارضة بالإقليم، بأن يكون هناك سجل خاص لناخبي الأقليات "كوتا" ولا يسمح لأي ناخب من خارج هذا السجل انتخاب قوائم "كوتا"، وخرج أيضاً العشرات من أبناء هذه المكونات مطالبين بمطلب المعارضة نفسها^٨، لكن قبول هذا الطلب بالرفض لاعتقاد الأغلبية النيابية بأن تحقيق هذا المطلب يهدف للتمييز بين أبناء الشعب العراقي في الإقليم.

النتائج واستفادة بغداد منها

من المتوقع ألا تختلف نتائج الانتخابات في إقليم كردستان عن سابقاتها من حيث الفوز بالمقاعد البرلمانية فانحسار المنافسة بين مكون واحد وشعارات قديمة تجدد بالطرح في كل انتخابات، وإن الكيانات المتنافسة ليست كثيرة على الرغم من نشوء حركات جديدة لكن بعدها في بداية مشاورها السياسي والانتخابي.

وسيفوز الحزب الديمقراطي بالمركز الأول بحكم نفوذه الواسع في محافظتي أربيل ودهوك وقوته العسكرية التي تصوت لقائمتيه، والطريقة الانتخابية التي يعتمدونها بتقسيم المناطق إلى رقع جغرافية تذهب أصواتها لمرشحين معينين؛ وبالتالي يفوز المرشح الذي يرغبون بصعوده للبرلمان وعدم تشتت الأصوات داخل قائمتهم.

وسيحتل الاتحاد الوطني المرتبة الثانية عكس ما كان بالانتخابات السابقة بحصوله على المركز الثالث، وذلك ليس بسبب زيادة شعبيته، إنما لضعف خصمه في معقله الجماهيري بمحافظة السليمانية وهو حركة التغيير، وقد لجأ الاتحاد أيضاً لاختيار شاب لديه ثقل جماهيري وسط ناخبهم يقود معركته الانتخابية.

فيما سيشهد انخفاضاً بمقاعده على وفق ما شغله بالبرلمان المنتهي ولايته، لضعف صفوفهم للداخلية، وتشتت أعضاء الحركة بعد رحيل زعميهم نوشيروان مصطفى الذي توفي في أيار للعام ٢٠١٧، فضلاً عن تقاعد بعض من صقورها عن العمل الحزبي والسياسي عموماً، وتخليهم عن شعار المعارضة الذي رفعوه منذ تأسيسه بهدف تقوية نظام الإقليم ودخولهم حكومته السابقة والانسحاب منها.

أما رقعة الإسلاميين فمعروفة ولا يحصل أي تغيير في نسبة قوتهم الانتخابية، وإن جرى التغيير فصوتهم الانتخابي لا يخرج عن هذه الرقعة، والجدير بالذكر أن الاتحاد الإسلامي معروف بقاعدته النسائية الكبيرة التي يعتمد عليها دائماً، وترشيحه لشخصيات أكاديمية ذات جمهور كبير وثقة عالية لدى المواطنين، وسيكون أعلى الكيانات الأيديولوجية فوزاً بالمقاعد مع حليفه الانتخابي الراديكالي السابق الحركة الإسلامية، بعدهما ستكون الجماعة الإسلامية التي تعدّ نفسها «سلفية الأكراد» التي تمتاز بشبابها وبخطباء الجوامع.

في حين، ستكون هناك مفاجأة في التمثيل النيابي الجديد الذي ستحصل عليها الكيانات الجديدة في الانتخابات، مثل: حركة الجيل الجديد، وتحالف الديمقراطية والعدالة بالحصول على مقاعد يستطيعان من خلالها التحالف مع الكتل النيابية الأخرى لتمرير القرارات أو تعطيل القوانين التي تطرح من الأحزاب ذات الأغلبية بالبرلمان الذي من المؤكد أنه سيشهد معارضة نيابية للحكومة الجديدة التي ستشكل.

الخاتمة

خاض إقليم كردستان العراق أول انتخابات في العام ١٩٩٢ بمشاركة أربعة كيانات، هي: (الحزب الديمقراطي، والاتحاد الوطني، والحركة الآشورية، واتحاد مسيحي كردستان)، ثم تلتها ثلاث عمليات انتخابية في أعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٣)، والآن يتجه لدخول الدورة النيابية الخامسة.

لكن مشاركة الناخبين بدأت تقل في الآونة الأخيرة، ومنها في الانتخابات البرلمانية العراقية التي حصلت بمحافظات الإقليم، لعدة أسباب ذُكرت آنفاً، وقد لا تتجاوز نسبة المشاركين في اقتراع ٣٠ من أيلول المقبل "٦٠٪" أي أقل من ٧٣٪ نسبة التصويت السابق في عام ٢٠١٣؛ وهذا مؤشر عن رفض المواطنين لما يحصل بالإقليم من تردي الوضع وكثرة المشكلات المعيشية التي تتفاقم يوماً، وهناك من يعد -أو يرر- العزوف الانتخابي جزءاً من الحريات التي أعطتها الديمقراطية في الإقليم العراقي والعراق عامة؛ لعدم قناعة الناخب في برامج المرشحين أو القوائم.

لقد عرف كل واحد من الأحزاب في إقليم كردستان تقريباً قوته الانتخابية وشخص أسباب العزوف، ونقاط ضعفه من خلال نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي التي حصلت في الثاني عشر من أيلول الماضي، واستفادت هذه الأحزاب كثيراً من أخطائها، وعملت على تصحيحها في المارثون الانتخابي، وتعمل على أن تحقق أعلى مما كسبت عليها في هذه الانتخابات.

لكن يبقى الحدث الأهم في الانتخابات المرتقبة نتائجها التي تؤثر على جانبين:

الأول داخلياً: هو أن القرارات والقوانين لا تمر بسهولة داخل البرلمان الكردي؛ لوجود عدد من الكيانات والحركات حديثة النشأة أو التي شكلت خلال السنوات السابقة، لكن بقيت في خانة المعارضة، أي عكس الوضع السابق بوجود أغلبية نيابية من خلال التحالف بين (الحزب الديمقراطي، والاتحاد الوطني).

والجانب الآخر: تعمل عدد من الحركات والأحزاب صاحبة المقاعد القليلة بالبرلمان العراقي، على أن يكون الوضع السياسي والنيابي الكردي مختلفاً عن المعادلات السياسية السابقة؛ لوجود أكثر من خندق كردي ببغداد بإمكانه التحالف أو الاتفاق مع جهات سياسية لاتخاذ ما يعتقدونه مناسباً لمواطنيهم، وإن كان على حساب منافسيهم من القومية نفسها، وسط طموح

الأحزاب الكردية المنتفذه أو الحاكمة في الإقليم، أن تبقى الصورة عن البيت الكردي بأنه خندق واحد والانقسامات والتقاطعات بين أصحاب التمثيل لأبناء كردستان العراق لا ينعكس باتخاذ القرارات والتصويت على القوانين ولاسيما داخل مجلس النواب العراقي الذي يشهد وجود ٧ قوائم كردية مختلفة الأفكار والرؤى تجاه إدارة ملفات الإقليم الداخلية، والتعامل مع الحكومة الاتحادية.

المصادر:

1. <https://www.alsumaria.tv/news/117965/>
- ٢ مصادر خاصة من داخل كيان سياسي مشارك بالانتخابات.
3. <http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=87973>.
4. [ttp://www.khec.krd/pdf/362102122015_7azra%20bo%20upload%20yasie%20halbijardni%20parlaman%2011.pdf](http://www.khec.krd/pdf/362102122015_7azra%20bo%20upload%20yasie%20halbijardni%20parlaman%2011.pdf)
5. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/>
6. [http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/25/%](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/25/)
7. <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/29/%>
8. <https://www.alghadpress.com/>
9. <http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=aaa28ddf-0eca-4394-ae61-07503d07ec40>.